

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5-9 حزيران/يونيه 2023

مشروع قرار بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

نص مقدم من إسبانيا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبوتسوانا وبيرو والسويد وشيلي وفنلندا
وماليزيا ومصر

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وإذ تؤكد من جديد التزام جمعية موئل الأمم المتحدة بتنقيده الكامل باعتباره خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقق الرخاء والسلام والشراكة، وتعهدها بالألا يتخلف أحد عن الركب،
وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الآثار التراكمية للأزمات العالمية المتعددة والمترابطة على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الحماية الاجتماعية وأسواق العمل والحصول على العمل اللائق، وهو ما يتسبب في عكس مسار سنوات من التقدم الإنمائي وإبطاء التقدم في المستقبل، مع تأثير غير متناسب على من يعيشون في أوضاع هشّة،

وإذ تلاحظ وقع تلك الآثار على المدن والمستوطنات البشرية والخطر الذي يتعرض له تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) بسبب ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، وعدم المساواة في الحصول على وسائل النقل والخدمات العامة، والتحديات المستمرة في جمع النفايات الصلبة البلدية، وانخفاض نسبة المناطق الحضرية المخصصة للمساحات العامة والخضراء المفتوحة والتقدم البطيء في إنشاء آليات تمويل للتنفيذ المحلي للتنمية الحضرية المستدامة، في جملة أمور أخرى،

وإذ تشير إلى خطة الأمين العام ذات النقاط الأربع للإنقاذ الرامية إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو خطة لإنقاذ الناس والكوكب"، والدعوة الواردة فيه إلى الحكومات لتعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك عن طريق تمكين ودعم الحكومات المحلية ودون الوطنية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الميدان،

وإن تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 4/74 المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وإن تعيد تأكيد التعهد الوارد فيه بجعل العقد الحالي عقد عمل وإنجاز، وإن تعيد أيضاً تأكيد التزام جمعية موئل الأمم المتحدة بتعزيز العمل المحلي للتعبيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك عن طريق تمكين ودعم المدن، والسلطات والمجتمعات المحلية، فضلاً عن الاعتراف بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن تسترشد بالخطة الحضرية الجديدة⁽¹⁾ ورؤية المدن للجميع المشتركة الواردة فيها، التي تسعى إلى تعزيز الشمولية، وكفالة تمكن جميع السكان، من الأجيال الحاضرة والمستقبلية، من السكن في مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف ومستدامة، دون أي شكل من أشكال تمييز، من أجل النهوض بالازدهار وبنوعية الحياة للجميع، وإن تؤكد على مساهمة الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة،

وإن تضع في اعتبارها الدور المركزي الذي تؤديه المدن والمستوطنات البشرية في رسم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وإن ترحب بإعداد استعراضات دون وطنية ومحلية طوعية بوصفها أداة أساسية لإظهار التقدم المحرز وتعزيز التبادل بشأن التنفيذ المحلي لأهداف التنمية المستدامة،

وإن تشدد على دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه مسيراً لاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وجهة تنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، في تعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والبعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة،

وإن تشير إلى مقرر المجلس التنفيذي 7/2021، الذي أوصى فيه المجلس بأن تعمل المديرية التنفيذية بنشاط على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة دعماً لعقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجيه المعياري، والمساعدة التقنية، والشراكات الاستراتيجية، وجمع البيانات المنسقة على أساس إطار الرصد الحضري المقترح على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتنفيذ البرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة،

وإن ترحب بمقرر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة 110/53، الذي أيدت فيه اللجنة الإطار العالمي للرصد الحضري ومواصلة تنفيذه بوصفه جزءاً من استراتيجية حضرية عالمية منسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وطلبت فيه إلى موئل الأمم المتحدة أن يضع برامج وأدوات للمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات الإحصائية للمستوطنات البشرية لدى الدول الأعضاء، مع التركيز على التحقق من اتساق البيانات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المدينة،

وإن ترحب أيضاً بنهج موئل الأمم المتحدة الشامل والمتكامل إزاء إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بدء تنفيذ الإطار العالمي للرصد الحضري، والعمل المعياري والتشغيلي للنهوض بالاستعراضات دون الوطنية والمحلية الطوعية، والمبادرة الرائدة "مدن أهداف التنمية المستدامة"، والعمل المعياري والمعرفي بشأن الحوكمة المتعددة المستويات، والعمل مع السلطات أو الحكومات المحلية والإقليمية والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين،

وإن ترحب كذلك بتحالف مبادرة Local2030، الذي يشترك في رئاسته موئل الأمم المتحدة بشكل دائم، بينما يكون الرئيس المشارك الآخر كياناً مشاركاً آخر من كيانات الأمم المتحدة يتم تعيينه لمدة سنتين على أساس التناوب، بوصفه منصة وشبكة تقودها الأمم المتحدة مصممة لدعم وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة على المستوى المحلي وتوسعي إلى الاستفادة من المبادرات والتحالفات القائمة لتعزيز الدعوة للعمل من القاعدة إلى القمة،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

- وإن ترحب بإنشاء منصة مجموعة العشرين بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الوسيطة، التي تستضيفها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وموئل الأمم المتحدة،
- 1- تشجع الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على تعزيز إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من أجل تسريع العمل الرامي إلى تحقيق خطة عام 2030، من خلال النهوض بالتنفيذ المحلي بطريقة متكاملة، ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر الوطنية للتنفيذ المتسق والمتعدد القطاعات لأهدافها وغاياتها؛ وعن طريق تعزيز إدماج وإشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما المجتمعات التي تعيش في أوضاع هشّة، في عمليات التنفيذ والتخطيط والإبلاغ؛
- 2- تطلب إلى المديرية التنفيذية تعزيز إضفاء الطابع المحلي على خطة عام 2030 عن طريق:
- (أ) مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى وضع إرشادات معيارية وأدوات عملية بشأن جميع أبعاد إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق استكمال المبادرات الدولية الجارية ذات الصلة والمشاركة فيها، استناداً إلى التجارب والخبرات المحددة لموئل الأمم المتحدة؛
- (ب) بناء قدرات السلطات أو الحكومات المحلية والإقليمية، ولا سيما المدن الصغيرة والوسيط، حسب الاقتضاء، من أجل الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراضات الطوعية المحلية ودون الوطنية، وتحسين معايير الإبلاغ، والنظر في الجوانب المحددة للتنمية الحضرية المتكاملة في الإبلاغ بشكل أكثر تعمقاً، والنظر على نحو متسق في البيانات المحلية والاستراتيجيات المحلية القائمة في الإبلاغ، والمساهمة في الإبلاغ الوطني عن التقدم المحرز نحو تحقيق الخطة الحضرية الجديدة من خلال كفاءة نشر الأدوات ذات الصلة والوصول إليها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من جهودها في مجال تنفيذ خطة عام 2030 والإبلاغ عنها؛
- (ج) تنمية القدرات، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الإبلاغ الوطني عن البعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة مبادئ متابعة الأهداف واستعراضها، بما في ذلك من خلال إقامة روابط أقوى بين الاستعراضات الطوعية الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛
- (د) تعزيز المشاركة في عمل السلطات أو الحكومات المحلية والإقليمية ورباطاتها، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، ودعم ذلك العمل، من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية الرئيسية؛
- (هـ) دعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، لتعزيز الحوكمة المحلية والحضرية الفعالة والمتعددة المستويات بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز اتساق السياسات، والمواءمة بين القطاعات، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم؛
- (و) مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة عبر منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك من خلال العمل، في جملة مبادرات أخرى، مع تحالف مبادرة Local2030، ومنصة مجموعة العشرين بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الوسيطة؛
- 3- ترحب بالمبادرات وأنشطة بناء القدرات الجارية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة لسد الفجوات في البيانات والتصدي لتحديات الإبلاغ عن إحصاءات المستوطنات البشرية بوصفها أداة أساسية لتحسين التنفيذ والرصد والإبلاغ على الصعيد المحلي بشأن البعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى المديرية التنفيذية القيام بما يلي:
- (أ) مواصلة تشجيع ودعم استخدام الإطار العالمي للرصد الحضري، بوصفه إطاراً مرجعياً للأمم المتحدة لرصد التنمية الحضرية، من أجل تحسين الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة وإضفاء الطابع المحلي على خطة عام 2030؛

(ب) دعم وتعزيز أنشطة بناء القدرات في مجال إحصاءات المستوطنات البشرية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من خلال إرشادات وأدوات الرصد الحضري، مثل تطبيق درجة التوسع الحضري، ونهج العينة الوطنية للمدن، ومجموعة أدوات رصد الأرض للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، والمراسد الحضرية والتحليل المكاني؛

(ج) تعزيز المبادرات وبناء القدرات من أجل تحسين البيانات المكانية والاجتماعية والاقتصادية عن المناطق الحضرية وتلك المحيطة بالمناطق الحضرية المحرومة والضعيفة، بما في ذلك الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وتوسيع نطاق تحليل وإنتاج الخرائط الدقيقة لهذه المناطق؛

4- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي مقترحات بشأن تنفيذ العناصر الواردة في هذا القرار والتي لها آثار على الميزانية الأساسية لموئل الأمم المتحدة للنظر فيها؛

5- تدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وكيانات القطاع الخاص إلى دعم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة مبالغ التمويل بشروط ميسرة وتحسين فرص الحصول على التمويل المتاح للسلطات أو الحكومات المحلية والإقليمية من أجل الاضطلاع بمشاريع تعزز تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك عن طريق تشجيع الأدوات المالية والبرامج المبتكرة بغية دعم تطوير البيئات المواتية على جميع المستويات؛

6- تشجع الدول الأعضاء على دعم تعبئة الموارد البشرية والمالية من خلال التبرعات بغية تعزيز عمل موئل الأمم المتحدة بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛

7- تشجع أيضاً الدول الأعضاء على دعم تحالف مبادرة Local2030، من خلال أمانته، بوصفه منصة لتقارب شبكات الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها والحكومات الوطنية والشركات ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة، وهي مبادرة تسعى إلى تعزيز التعاون، واحتضان الابتكار، وتبادل الحلول، وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق العمليات القائمة على الإقليم؛

8- تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع منصة مجموعة العشرين بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الوسيطة ودعم المبادرات الدولية المماثلة الأخرى مثل "نافذة إضفاء الطابع المحلي" للصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.